وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــامعة بـــــــــــــــغداد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

م.م إنصاف طالب محمد

اسس الأزمة العراقية _ الكويتية حول خورعبدالله

ansaf.t@cis.uobaghdad.edu.iq

اسس الأزمة العراقية _ الكويتية حول خور عبدالله

الملخص :

تعد الأزمة العراقية الكويتية حول خور عبدالله واحدة من الأزمات القائمة بين العراق والكويت في القرن العشرين. وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لعدة عوامل، منها النزاع الإقليمي أن الصراع بين العراق والكويت قد بدأ في ١٢اغسطس ١٩٩٠ حول منطقة خور عبدالله نتيجة لعدم تحديد الحدود بينهما بشكل دقيق، وكذلك من الناحية الاقتصادية حيث كانت السيطرة على منطقة خور عبدالله مهمة بسبب أهميتها الاستراتيجية في عمليات الشحن والتجارة بالنسبة للبلدين وسعى العراق الى الوصول إلى هذه المياه لتعزيز قدراته الاقتصادية ، وأما في جانب التوترات التاريخية حيث شكلت الخلافات التاريخية بين العراق والكويت، بما في ذلك النزاعات حول الحدود والموارد النفطية والالتزامات المالية، جزءاً من تصاعد الأزمة ، فضلا عن السياسات الإقليمية حيث تأثرت الأزمة بالديناميات السياسية الأوسع في الشرق الأوسط.

تلك العوامل السياسية والاقتصادية مزجت معًا لتشكيل خلفية للصراع بين العراق والكويت حول خور عبدالله، وهذا الصراع في النهاية تطور إلى الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990 والذي أدى إلى الحرب الخليجية الثانية وتحرير الكويت في عام 1991.تلك العوامل ، وان لهذا الصراع عواقب واسعة النطاق على المنطقة والمجتمع الدولي، مع إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط.

الكلمات الافتتاحية : خور عبدالله ، العراق ، الكويت ، المحكمة الاتحادية العليا

M. M. Insaf Talib. Muhammad

Abstract:

The Iraqi-Kuwaiti crisis over Khor Abdullah is one of the crises existing between Iraq and Kuwait in the twentieth century. This crisis arose as a result of several factors, including the regional conflict, the conflict over the Khor Abdullah area as a result of the border between Iraq and Kuwait not being precisely defined, and also from an economic standpoint, as control over the Khor Abdullah area was important because of its strategic importance in shipping and trade operations for the two countries. Iraq has sought access to these waters to enhance its economic capabilities. As for the historical tensions, the historical disputes between Iraq and Kuwait, including disputes over borders, oil resources, and financial obligations, formed part of the escalation of the crisis, as well as regional policies, as the crisis was affected by the broader political dynamics in The Middle East.

These political and economic factors mixed together to form the background to the conflict between Iraq and Kuwait over Khor Abdullah, and this conflict eventually developed into the Iraqi occupation of Kuwait in which led to the Second Gulf War and the liberation of Kuwait in ,1990 These factors, and this conflict had wide-ranging consequences on .1991 The region and the international community, while reshaping the geopolitics of the Middle East

المقدمة : يمثل خور عبد الله على ضيق مساحته ومحدودية قناته الملاحية ، مسطحاً مائياً مهماً بالنسبة للعراق، إذ تشكل الإطلالة البحرية المهمة له على الخليج العربي، والمنفذ الملاحي الوحيد لموانئه التجارية الواقعة في خور الزبير، كما يشكل منطقة حدود دولية تفصله عن الساحل الكويتي وفي الوقت الذي كان استخدامه وادارته مقتصراً على العراق ولفترة زمنية طويلة، تدخل الكويت اليوم اثر إنشاء ميناء مبارك كشريك في النشاط

الملاحي وحق الملاحي والإدارة مما حدا بكلا البلدين إلى عقد اتفاقية للإدارة المشتركة للقناة الملاحية في خور عبد الله وأن العلاقات بين البلدين تدهورت بدأ من التصعيد العسكري وانتهت باحتلال العراق للكويت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ .

وأصبح الامر لا يتعلق بمسألة الحدود ومشاكلها وإنما إلغاء كيان سياسي معترف به دوليا وسرعان ما تحولت إلى أزمة دولية مما أدى إلى تداولها لتدخل القضية إلى أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وقيامه بإصدار مجموعة من القرارات طبقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فيما يخص بإجراءات تهديد الأمن والسلم الدوليين ووقوع العدوان وبالنتيجة جاءت اتفاقية خور عبدالله الموقعة بين العراق والكويت بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٩ في بغداد والتي أقرها مجلس النواب العراقي بتاريخ٢٠١٢/٨/٢٢ أذ كانت الغاية منها تنظيم الملاحة في هذه القناة المائية حيث منحت بموجبها الكويت حقا في الاشتراك بإدارة خور عبدالله الذي هو حق خالص للعراق بإدارة سابقة.

هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان الجذور التاريخية حول اسس الأزمة العراقية _ الكويتية حول خور عبدالله والرؤية العراقية _ الكويتية حول خور عبدالله والمشاهد المستقبلية .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث حول تأثير اتفاقية خور عبد الله في حق العراق للملاحة البحرية ضمن النطاق المائي العراقي حيث تعد قناة خور عبد الله الممر المائي الذي يربط العراق بالخليج العربي وما توفره هذه القناة من مرونة في الحركة والاتصال مع باقي دول العالم في الاستيراد والتصدير في كافة المجالات التجارية فضلا عن العمليات الاخرى وبعد أن جعلت هذه الاتفاقية إدارة القناة مشتركة بين العراق والكويت ، ومن هنا تنطلق مشكلة البحث من التساؤلات الرئيسية وهي :

1. ما واقع الأزمة العراقية _ الكويتية حول خور عبدالله ؟
2. ما بيان موقف الدولتين من الأزمة ؟
3. ما تاثير الأزمة على العلاقات العراقية _ الكويتية من حيث التراجع ام الاستمرار ؟

فرضية البحث : يفترض البحث ان الازمة العراقية الكويتية حول خور عبد الله ازمه مفتعله من الجانب الكويتي من اجل الحصول على مميزات في شط العرب وبالاخص الاستيلاء على خور عبد الله لان الوقائع الجغرافية في خور عبد الله هي لصالح العراق وهنا بالإمكان تغيير الاتفاقيات السابقة بين البلدين على ضوء عدم المساس بالسيادة العراقية ،وسنحاول في البحث أن نثبت ذلك ضمن متن البحث من خلال استعراض جذور الازمه و الاتفاقيات الخاصة بالملاحة بين البلدين مع بيان الواقع الجغرافي ،وتاثير الازمه على مستقبل العلاقات العراقية الكويتيه .

منهجية البحث : اعتمدنا في كتابة البحث على المنهج الاستقرائي لبيان ووصف مفهوم أزمة خور عبدالله والمنهج التحليلي من أجل الوصول إلى اهداف البحث ، والتحقق من صحة الفرضية .

هيكلية البحث : يتكون البحث من الآتي

المقدمة

المبحث الأول : التطور التاريخي لمشكلة خور عبدالله

المطلب الاول : جذور مشكلة خور عبدالله

المطلب الثاني : اتفاقية ترسيم الحدود

المبحث الثاني : الرؤية العراقية _ الكويتية لمشكلة خور عبدالله

المطلب الاول : الرؤية العراقية لمشكلة خور عبدالله

المطلب الثاني : الرؤية الكويتية لمشكلة خور عبدالله

المبحث الثالث : تأثير مشكلة خور عبدالله على العلاقات العراقية _ الكويتية (رؤية مستقبلية)

المطلب الاول : مشهد التراجع

المطلب الثاني : مشهد الاستمرار

الخاتمة

المبحث الأول : التطور التاريخي لمشكلة خور عبدالله

خور عبدالله هو خليج صغير يقع على الحدود بين الكويت والعراق ، حيث بدأت المشكلة بتقسيم المنطقة بين البلدين بشكل غير واضح في عهد الاستعمار البريطاني حيث تفاقمت المشكلة مع تطور الصناعة والاستخدام المتزايد للمياه والموارد البحرية. وازداد

التوتر مع مرور الوقت بسبب النزاعات الحدودية واختلاف الرؤى بين البلدين حول استخدام المنطقة ومواردها.

المطلب الاول : جذور مشكلة خور عبدالله

في البداية لابد لنا من معرفة الخور ماذا يعني ؟ عرف الخور هو عبارة عن مسطح مائي ساحلي يأخذ شكل خليج شبه مغلق يصب فيه نهر أو مجرى مائي من جهة ويتصل بالبحر من جهة أخرى تمتزج فيه المياه العذبة بالمياه المالحة ، وقيل انه المنخفض الموجود بين مرتفعين في قعر البحر يسمى خورا ..[1]

وعرف أيضا هو منخفض مائي من الارض مملوء بالماء وهو إمتداد لساني من البحر داخل الأرض .[2]

ان خور عبدالله يقع شمال الخليج العربي بين جزيرتي وربة وبوبيان وشبة جزيرة الفاو ويمتد الى

داخل الاراضي العراقية مشكل خور الزبير الذي يقع فيه ميناء الكويت، فالدول بصورة عامة تحاول التوفيق في مصالحها وممارسة جانب من حقوقها في المناطق البحرية بينها وبين الدول المجاورة أذ تقوم بإصدار تشريعات وقوانين تتصل بالقانون الدولي وضرورة تقيد هذه التشريعات المحلية بقواعد القوانين الدولية بحيث أنها لا يمكن آن تصدر هذه التشريعات خارج نطاق القوانين الدولية وذلك من

خلال أبرام اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأخرى وعدم ترك أرادة مطلقة للدول في تشريعاتها المحلية ، وان لكل دولة سيادة على اقاليمها الجوية والأرضية والبحرية وان مسألة المالية البحرية في البحرالإقليمي والمياه الداخلية يقصد بها المساحات المائية الاكثر قربا والتصاقا بالشاطئ اي بمعنى في البحر الإقليمي، تتعلق مسألة المالية البحرية بتحديد الحقوق والمسؤوليات المالية للدول المحيطة بالمياه الإقليمية، وتشمل ذلك الإيرادات من النشاط الاقتصادي مثل الصيد والتنقيب عن الموارد البحرية، وتوزيع هذه الإيرادات بين الدول المعنية ، أما في مايخص المياه الداخلية، فإن مسألة المالية البحرية ترتبط بتحديد كيفية استخدام وإدارة الموارد البحرية وتحصيل الإيرادات المترتبة عن ذلك، مثل رسوم الصيد والضرائب على النشاطات البحرية الأخرى ، اضافة الى ذلك استقر العرف الدولي على آن تكون جميع البحار تقع في الجانب المواجه لليابسة، مفتوحة للمرور البري للسفن والمراكب لجميع الدول والذي عرفته المادة الرابعة عشر من اتفاقية جنيف عام 1958 بان البحر الإقليمي والمناطق المجاورة له بأنه (المرور الغير ضار بالسلامة وحسن النظام وسلامة دولة الشاطئ ومثل هذا المرور يجب أن يكون ويتم طبقا للنصوص واتفاقيات وغيرها من قواعد القانون الدولي)[3]

كما عرفته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام 1982 في المادة الثامنة عشر: اجتياز البحر دون الدخول الى المياه الداخلية أو التوقف في مرسى او رصيف مينائي يقع خارج المياه الداخلية، و التوجه إلى المياه الداخلية لغرض التوقف في احد هذه المراسي أو المرافق المينائية او مغادرته وكذلك يكون المرور سريعا ومتصل ومع هذا فأن المرور يشمل التوقف والرسو، لكن فقط بعدما يكون هذ ا التوقف أو الرسو من مقتضيات الملاحة العادية أو حين تلزمها قوة قاهرة أو حالة شديدة او يكون تقديم المساعدة الى أشخاص او سفن او طائرات في حالة شدة[4]

أذ ان أفق المرور البري ينصرف الى مجرد المرور في المياه الاقليمية او المياه الداخلية في محاذاة الشاطئ للتوجه الى مياه دولة أخرى مجاورة او يشمل أمكانية الوقوف أو الرسو في المياه الاقليمية في الحدود التي تلزمها الملاحة العادية إذ اقتضت ذلك قوة قاهرة او حالة خطر وتراعي السفن الأجنبية القوانين واللوائح التي تضعها الدولة صاحبة الإقليم عند مرورها، وبما أن العراق يمتلك ستة موانئ وهي ميناء أبو فلوس، ميناء أم قصر، ميناء خور الزبير، ميناء الفاو، ميناء المعقل وميناء البصرة النفطي(فخور عبدالله هو المنفذ الوحيد لعدد من هذه الموانئ العراقية فهو يدخل الاراضي العراقية ويتصل بخور الزبير ومن ثم يستدير ويصل جزيرة بوبيان اضافة الى ذلك ان العراق هو من قام بإنشاء هذا الخور في ستينات القرن الماضي وكان يعمل على انتشال الغوراق وكريه وتنظيفه من رواسب شط العرب حيث كان يصرف مبالغ طائلة حول ذلك في حين كانت الكويت تصارع من اجل الحصول على اعتراف أممي باستقلالها حيث يبلغ أمتداده 60 كم وعرضه 4 كم ويعتبر شريان العراق الرئيسي،[5] وان أدارة الخور أدارة عراقية فالعراق هو من يقوم بتحديث الخرائط والعلامات وإضافة علامات جديدة في هذا الممر المائي ويتم تبليغ الادميرالية البريطانية حول ذلك وهي مؤسسة تقوم باعتماد البيانات والاعلانات والقوانين التي تصدرها الدول حيث ينبغي التعريف فيها تعريف بيانات وخطوط الأساس للبحار الإقليمية والجرف القاري وتحديد طرق الملاحة العالمية للسفن وتعتبر كمرجع بحري لكل دول العالم والتي لايمكن الاستغناء عنها، ولايخفى على احد بعد ان وقع العراق والكويت اتفاقية خور عبدالله بتاريخ 29/ نيسان/2012 وتكونت من ستة عشر مادة والتي صادق عليها مجلس النواب العراقي بتاريخ 22/ أب / 2013 وتمت مصادقتها من رئاسة الجمهورية اصبحت أدارة خور عبدالله مشتركة بين البلدين بعدما كانت أدارة عراقية خالصة حيث إن الإدارة المشتركة لخورعبدالله تترك تأثيرات على مصالح العراق الاقتصادية في النهاية.[6]

تاريخ الكويت يتضمن فترات من التنافس والتغيير، وما ذكرته يعكس بعض جوانب هذه الديناميكية التاريخية فقد استغلت الدول الكبرى مثل الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البريطانية موقع الكويت الاستراتيجي في الخليج العربي لمصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، ومن خلال التلاحم مع الحاكم المحلي، تم تأمين المصالح وتحقيق الهدف المطلوب ، وان تاريخ الكويت مليء بالأحداث المعقدة والتطورات المتشابكة، وتشكلت شخصيتها الوطنية والسياسية من خلال هذه التجارب.[7]

وقد اثارت الدولة العثمانية ازمة بشأن حدود الكويت عام 1902 واستمرت الأزمة قائمة حتى سويت مؤقتا في الاتفاق البريطاني العثماني بشأن الخليج عام 1913، وقد اعتبرت الاتفاقية الكويت قضاء عثمانيا مستقلا يمارس فيه الشيخ ادارة مستقلة ولكن في ظل السيادة العثمانية .[8]

بمراجعة الجذور التاريخية للنزاع العراقي الكويتي يتضح ان الحدود سبب من اسباب التصادم وتوتر العلاقات الودية بين البلدين، فالحد الدولي بصفة عامة هو الحد الحاجز بين الشيئين ومنتهى الشي حده وتميز الشيء عن الشيء، فكثيرا من فقهاء القانون الدولي عرفوا الحدود الدولية بأنها الخط القانوني الذي يعين نطاق الإقليم ويميزه عن اقليم دولة أخرى .

فالعراقيون دائما كانوا ينظرون الى حدودهم مع الكويت على انها ناجمة عن مصالح استعمارية، وأنها يجب ان تعدل لصالح العراق، وقد ابدى العراق رغبته في انشاء ميناء في الكويت او في اراضيه ليصبح منفذا على الخليج وبذل مساعي حميدة وقدم عدة اقتراحات لموقع الميناء، الا ان بريطانيا عارضت نقل ملكية مجرى خور عبدالله اليه كاملة الا بعد ان يتنازل العراق لشيخ الكويت عن جزء من اراضيه. [9]

و تعود جذور الأزمة في هذه المنطقة إلى التوترات التاريخية والمشاكل الحدودية بين البلدين، والتي بدأت في القرن العشرين بعد تثبيت الحدود الكويتية العراقية في عهد الانتداب البريطاني. يعود النزاع بين البلدين حول خور عبد الله إلى تصاعد التوترات خلال فترة حكم نظام صدام حسين في العراق والعديد من الصراعات التي نشأت على امتداد الحدود.

يجدر بالذكر أن التوترات حول خور عبد الله تعد أحد القضايا الحساسة والمستمرة في العلاقات بين الكويت والعراق، وقد شهدت هذه المنطقة حوادث تصاعد العنف والتوتر بين البلدين. تتضمن القضايا المتنازع عليها تحديد حدود المنطقة البحرية، وحقوق الملاحة والصيد، والأمور الاقتصادية والطاقة المرتبطة بالمنطقة.[10]

تاريخ خور عبدالله يمتد لعقود من الزمن، وهو منطقة حدودية بين الكويت والعراق تعاني من العديد من المشاكل والأزمات ، بعض جذور أزمة خور عبدالله تعود إلى الخلافات الحدودية بين الكويت والعراق، التي بدأت في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية.

في عام 1961، تسببت الخلافات بين العراق والكويت في توترات شديدة، وفي عام 1963، تم إنشاء اللجنة العربية العليا لحل الخلافات بينهما ومع ذلك، استمرت الخلافات بين البلدين حتى بعد

استقلال الكويت في عام 1961. [11]

ولم يمض اسبوع على استقلال الكويت حتى اعلن العراق ان الاتفاقية بين بريطانيا وشيخ الكويت تتعارض بما لا يقبل الشك مع حقيقة ان الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءا لا يتجزأ من العراق وانها كانت تابعة لولاية البصرة العراقية.

بالنسبة لنزاع الحدود والشكل الذي اتخذه في فترة ما بعد عام 1963، فانه قد بدأ في ظل واقع جديد من سماته السياسية ان الكويت قد اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة عضوا في الامم المتحدة وفي جامعة الدول العربية، وفي سائر المنظمات المتخصصة، لها وجودها التاريخي المميز وليست تابعة لكيان اخر وعقب استقلالها عقدت مع العراق معاهدة اكتوبر عام 1963 بعد اعتراف العراق باستقلال الكويت والاعتراف بها كواحدة من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، وأصبح لها بالتالي حدود واضحة ومحددة ونهائية .[12]

وفي اواخر عام 1973 طالب العراق من الكويت إذا كانت تريد انهاء موضوع الحدود فيجب عليها اتخاذ مبادرات وطنية اهمها التنسيق السياسي بين البلدين، استخدام راس المال الكويتي في العراق، تعاون دفاعي مشترك وايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت ، وقد رفضت الكويت تلك المطالب ولذلك قد جرت عدة محاولات من اجل تسوية نزاع الحدود بين العراق والكويت اولها عام 1975 عندما أعلن عن اتصالات تمت بين البلدين بشأن الحدود، وقدم العراق اقتراحا ملموسا لحل المشكلة رفضته الكويت مقابل اعتراف العراق بالحدود بين البلدين مقابل إيجار الكويت لجزيرة بوبيان للعراق لمدة 99 عاما والتنازل عن السيادة على جزيرة وربة وفي عام 1977 استمرت الاتصالات بين البلدين في شان الحدود وغيرها من القضايا وشكلت لجنة وزارية مشتركة لوضع تسوية نهائية لمشكلة الحدود. ومع نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات حدثت بعض التطورات المهمة ادت الى تجميد مشكلة الحدود بين العراق والكويت زيارة الرئيس المصري السادات الى القدس عام 1977، وإعلان الجمهورية الإسلامية في ايران عام 1979 ونشوب الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وخلال هذه الفترة لم تحصل اي مشاكل حدودية بين البلدين، وبعد نهاية الحرب عام 1988 استمرت مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين قائمة على الرغم من الزيارات المتكررة لمسؤولين عراقيين وكويتيين الى كل من الكويت وبغداد، وان كان قد ترتب على تلك الزيارات اتاحة الفرصة لمزيد من التعاون بين البلدين .[13]

في عام 1990، غزا العراق الكويت واحتلها لفترة وجيزة أثناء الغزو العراقي للكويت، مما أسفر عن حرب الخليج الثانية. بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، تم وضع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الحدودية، ولكن لا تزال هناك توترات وخلافات بين البلدين بشأن منطقة خور عبدالله.

بعد جدل سياسي طويل بين البلدين استمر لأكثر من عامين، أقر مجلس الوزراء العراقي في يناير عام 2013، اتفاقية مع الكويت تتعلق بتنظيم الملاحة في خور عبد الله المطل على مياه الخليج. وصادق مجلس النواب العراقي على الاتفاقية الحدودية في وقت لاحق من العام ذاته لتتدخل حيز التنفيذ بصفة رسمية، رغم أنها تحظى بمعارضة واسعة لدى سياسيين عراقيين.[14]

وتنص الاتفاقية على تقسيم مياه خور عبد الله بالمناصفة بين البلدين، انطلاقا من قرار مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة "833" الصادر عام 1993 الذي أعاد ترسيم الحدود في أعقاب الغزو العراقي على الكويت وكذلك

يعترض عراقيون على هذه الاتفاقية لأنهم يعتبرون أنها تعطي الكويت أحقية في مياه إقليمية داخل العمق العراقي، مما يعيق حركة التجارة البحرية أمام الموانئ المحدودة للبلاد.[15]

هذه بعض الجذور الرئيسية لأزمة خور عبدالله، والتي تعكس تاريخاً معقداً من التوترات والصراعات بين الكويت والعراق.

المطلب الثاني : اتفاقية ترسيم الحدود البحرية

يعد خور عبد الله، ممرا مائيا ضيقا يفصل بين العراق والكويت، ويمثل أحد أبرز ملفات ترسيم الحدود بين البلدين، ويقع الخور شمال الخليج العربي، بين جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية.[16]

خارطة رقم {1} الساحل العراقي في محافظة البصرة جنوب العراق من المصدر الاتي : لمى محمد ، خور عبدالله عراقي ام كويتي ، للمزيد ينظر في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : .
https://wikikuwait.com

تمتد قناة خور عبد الله مسافة حوالي ٤٠ كيلومترا وهو خاضع لقرار الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١ لمهمة لجنة الامم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت اليونيكوم [17]، وكذلك قد خضع لقرار 773 لسنة ١٩٩٢ لمهمة لجنة ترسيم الحدود بين البلدين وعرف قرار تعريف الحدود الخاص بالامم المتحدة في جزءه الثالث، والمتعلق بالجزء الشرقي أوخور عبد الله ، وهنا تشير اللجنة إلى الحدود البحرية أو المنطقة المغمورة بين ملتقى خور الزبير بخور عبد الله إلى الطرف الشرقي لخور عبدالله ، وكذلك اعتمدت اللجنة على مجموعة من الاحداثيات لتحديد خط الوسط في خور عبدالله وخط الاساس السواحل اي بمعنى أنه ادنى انحسار للمياه على النحو المبين في الرسم البياني الادميرالية البريطانية لعام ١٩٩١ وان اللجنة خلصت إلى اعتماد خط الوسط لتعيين الحدود البحرية في الخور، على أساس أن يتاح لكل دولة منفذ ملاحي إلى مختلف أجزاء إقليمها المتاخمة للحدود المخططة [18]ومن هنا لاحظت اللجنة أن مدخل خور عبدالله من عرض البحر يقع في مكان يحدث فيه تغييرات مهمة في اتجاه الخطوط الساحلية للدولتين ، وان اللجنة عينت نقطة محددة على خط الوسط عند المدخل، وفي الطرف الشرقي لجزيرة وربة جرى تحديد (مخاضة) أو منطقة أخذه في الجفاف يطلق عليها اسم (لسان وربة) ،و يمكن أن تكون عرضة لتغير رئيسي على مدار السنين، وهنا جرى حساب خطين للوسط أخذ أحدهما بالاعتبار هذه المخاضة وتجاهلها الآخر . وأعطي وزن متساوي للخطين وتم حساب خط متوسط لتحديد خط الحدود . [19]

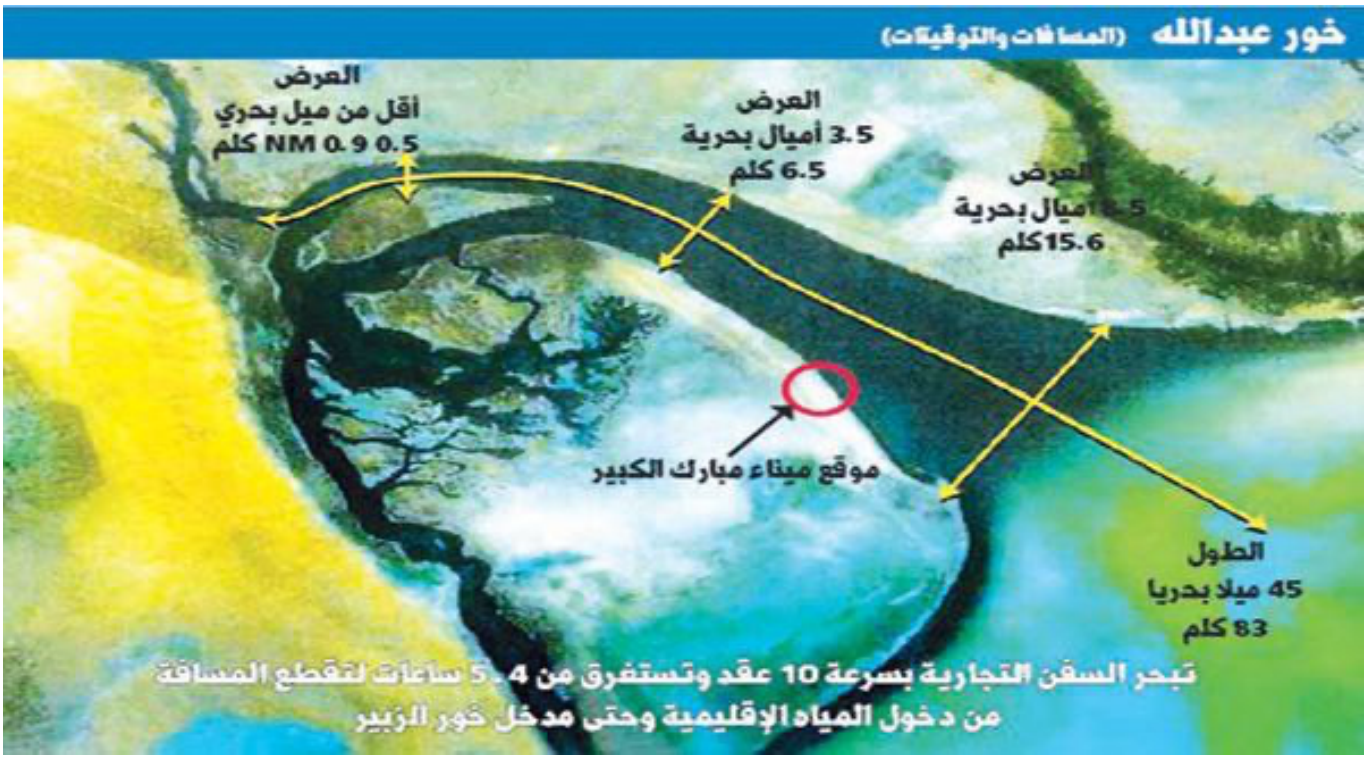

صورة رقم 1 الملاحة في خور عبدالله من المصدر الاتي : الملاحة في خور عبدالله واتفاقية الإدارة المشتركة العراقية _الكويتي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://images.app.goo.gl

ولأهمية المنفذ الملاحي للخطين ترى اللجنة أن هذا المنفذ متاح لكلتا الدولتين عن طريق خور الزبير وخور عبدالله وخور شتانة شيطانة إلى جميع مياهها وأراضيها المتاخمة لحدودها ومن تلك المياه والاراضي، وتلاحظ اللجنة إن هذا الحق في الملاحة والوصول منصوص عليه بموجب قواعد القانون الدولي المثبتة في الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ، وترى اللجنة أن حق الوصول يعني ضمنا هو تمتع الدولتين بحق الملاحة غير قابل للتعليق . [20] ونظرا لضيق السواحل العراقية ومنافذه البحرية، ومحدودية منطقته الاقتصادية الخالصة لدولة الكويت للاستفادة من الموارد الحية ومنها صيد الاسماك ، لاسيما كونه من الدول المتضررة جغرافياً ومن حقه الحصول على إمدادات كافية من صيد الاسماك لسد حاجته المحلية ، فلا يتسبب استغلاله للموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية ملاصقة ضررا جائرا على مناطق الصيد . إلا أنه مايقوم به الحرس الحدود التابع لدولة الكويت على نحو مستمر من حجز الصيادين العراقيين وقوارب الصيد بحجة تجاوزهم مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة يعد خرقاً لمواد اتفاقية ٦١ _٦٢_ و٧٠ من اتفاقية قانون البحار الدولي لعام ١٩٨٢ . [21]

وهذه المنطقة طالما كانت محل نزاع بين البلدين حتى قبل استقلال الكويت عن بريطانيا عام 1961، بالنظر إلى عدم امتلاك العراق سواحل طويلة على الخليج، والتي لا تتجاوز 58 كيلومترا.

ووجود جزيرتي وربة وبوبيان قبالة سواحل العراق، وعلى مسافة قريبة منها، يحرمه من امتلاك موانئ عميقة واستقبال السفن العملاقة، أو أن تكون له منطقة اقتصادية واسعة، أو بناء قوة بحرية كبيرة تنافس نظيرتها في إيران مثلا، باستثناء شبه جزيرة الفاو.

ولذلك استعاضت بغداد عن الجزيرتين من خلال إنشاء ميناء أم قصر على ضفاف خور الزبير، الذي يعتبر امتدادا طبيعيا لخور عبد الله لكن داخل الأراضي العراقية، كما اقترحت بغداد تأجير الجزيرتين خلال الحرب ضد إيران (1980 -1988). [22]

كما أن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، طالب الكويت بالتنازل عن الجزيرتين لبلاده، إلا أنه لم يتم قبول طلبه من الجانب الكويتي .

يعكس هذا الوضع حساسية ترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله، والمخاوف الكويتية من أن يشكل حكم المحكمة الاتحادية العراقية ببطلان اتفاقية 2013، مقدمة لتوترات جديدة مع الجار التاريخي، إذ لم تعد العلاقات بين البلدين إلا في 2008، والتي انقطعت بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990. [23]

المبحث الثاني : الرؤية العراقية _ الكويتية لمشكلة خور عبدالله

المطلب الاول : الرؤية العراقية لمشكلة خور عبدالله

اولا : الرؤية العراقية حول مشكلة خورعبدالله

ثانيا : موقف الحكومة والبرلمان في العراق

اولا : الرؤية العراقية حول مشكلة خورعبدالله

تعد مشكلة منطقة خور عبدالله من الأمور الهامة والمستعصية في العلاقات العراقية الكويتية ،حيث تشكل هذه المنطقة جزءًا حيويا من الحدود بين العراق والكويت ،وتختلف وجهات النظر بين العراق والكويت بشأن حقوق ملكية وتنظيم الاستخدام فيما يتعلق بخور عبدالله.
تبقى القضية معقدة ومثار خلاف بين البلدين رغم توقيعهما على اتفاقيات وبروتوكولات لمعالجة هذه القضية . الجانب العراقي يسعى إلى إيجاد حل سلمي لهذه القضية عبر المفاوضات والحوار المباشر مع الجانب الكويتي ، بهدف تحديد الحقوق وتحديد إطار قانوني ودبلوماسي لتسوية هذه الإشكالية ومن المهم أن تكون هذه العلاقة مبنية على مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون بما يصب في مصلحة البلدين والمنطقة .

وجاء إبطال المحكمة العليا في العراق بعد دعوى قدمها النائب البرلماني، سعود الساعدي، رغم أن المحكمة نفسها رفضت دعوى مماثلة في ديسمبر لعام 2014.

في حديثه لموقع "الحرة"، يرى أستاذ العلاقات الدولية في بغداد سعدون حسين ، أن الحكومة العراقية "ملزمة" بتنفيذ قرارات المحكمة العليا على اعتبار أن أحكامها غير قابلة للطعن أو الاستئناف.

وقال إن خيار الحكومة العراقية الوحيد يتمثل في "الذهاب للبرلمان وطلب إعادة التصويت على هذه الاتفاقية، بما يتماشى مع قرارات المحكمة". [24]

في دعوى عام 2014، جاء رفض المحكمة العراقية العليا ذاتها؛ لأن الدعوى "غير مستندة على أساس من الدستور أو القانون"؛ لأن المادة "61/ رابعا" من الدستور لم تشرع خلال ذلك الوقت، بحسب أوراق المحكمة ، وقال سعدون حسين إن القرار الذي يشترط على مجلس النواب المصادقة بأغلبية الثلثين للمعاهدات والاتفاقيات الدولية صدر عام 2015 ، وكما رفضت المحكمة العليا في دعوى عام 2014 أن تكون الاتفاقية أضرت بالجانب العراقي لأن ذلك لا يدخل ضمن اختصاصها.

ومن شأن القرار الجديد أن يعيد الخلافات الحدودية إلى دائرة الضوء مجددا بين العراق والكويت رغم أن الحكومتين ملتزمتان بالمضي قدما لإنهاء هذا الملف القديم.

وفي يوليو الماضي، أكد وزيرا خارجية الكويت والعراق خلال لقائهما في بغداد، التزامهما بإنهاء ملف ترسيم الحدود البحرية بين البلدين .[25]

ثانيا : موقف الحكومة والبرلمان في العراق

تباينت مواقف الكتل البرلمانية الرئيسية العراقية بين من دعا الكويت إلى قبول حكم المحكمة الاتحادية والتواصل مع الحكومة العراقية لعقد اتفاق جديد لترسيم الحدود البحرية، ومن شدد على ضرورة التزام بغداد باتفاقية خور عبد الله للملاحة البحرية.

وانحازت الحكومة العراقية للرأي الثاني، وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، خلال لقائه رئيس وزراء الكويت أحمد نواف الأحمد الصباح، على هامش مشاركته في الدورة الـ78 لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي انعقدت بين 19 و26 سبتمبر/أيلول من عام ٢٠٢٣.

وأكد السوداني لنظيره الكويتي التزام العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ القانون الدولي، والتفاهمات المشتركة وحسن الجوار، وسيادة أراضي دولة الكويت الشقيقة وسلامتها، بما لا يتعارض مع الدستور العراقي والقانون الدولي، وهو ما يعني ضمنيا التزام الحكومة العراقية باتفاقية 2013 مع الكويت، وقرار مجلس الأمن رقم 833، ولكن دون موقف حاسم بشأن حكم المحكمة الاتحادية العليا غير القابل للطعن.

أما برلمانيا، فإن 174 نائبا، غالبيتهم ينتمون إلى قوى "الإطار التنسيقي" الذي يضم معظم القوى الشيعية النافذة باستثناء التيار الصدري، طالبوا في 23 سبتمبر/أيلول من عام ٢٠٢٣ ، الحكومة بإيداع نسخة من الحكم الصادر عن المحكمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية، حفاظا على ما اعتبروه "حق العراق التاريخي في خور عبد الله". [26]

لكن "الإطار التنسيقي" خفّف لهجته وأعلن في 27 سبتمبر/أيلول التزامه بالقرارات الدولية ومنها القرارات التي تتعلق بالعلاقة مع الكويت، وأعلن ائتلاف "إدارة الدولة" الذي يضم إلى جانب الإطار التنسيقي قوى سنية وكردية التزامه بالقرارات ذاتها؛ ومنها القرارات الأممية.

ويتكون "ائتلاف إدارة الدولة" من 280 نائبا (85%) من أصل 329 نائبا، وهو ما يمكنه من إعادة التصويت على اتفاقية خور عبد الله للملاحة البحرية بأغلبية الثلثين، بما لا يتناقض مع حكم المحكمة الاتحادية، التي لم تطعن في مضمون الاتفاقية، وفق خبراء قانونيين وان مبررات دستورية عراقية تستند المحكمة الاتحادية العراقية، في موقفها إلى أن الاتفاقية الموقعة بينه وبين الكويت عام 2013م، لترسيم الحدود البحرية في "خور عبدالله"، صادق عليها العراق بالقانون رقم 42 لعام 2014، وبما أن المحكمة الاتحادية العليا بالعراق تراقب مدى دستورية القوانين من عدمها، وحيث أن القانون رقم 42 الذي تم بموجبه المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود قبل صدور القانون 35 لعام 2015 الخاص بعقد الاتفاقيات العراقية والذي اشترط موافقة ثلثي البرلمان على أي اتفاق طبقًا للنقطة الرابعة من المادة 61 بالدستور، بينما البرلمان العراقي، على تلك الاتفاقية، بالأغلبية البسيطة، وفي ذلك مخالفة صريحة تسجل على مجلس النواب. وبالنتيجة فإن هذه الاتفاقية تعتبر من وجهة نظر المحكمة الاتحادية العليا "غير دستورية"، لذلك تُعلق الاتفاقية من قبل الجانب العراقي لكنها تظل نافذة بالنسبة للجانب الكويتي وبعد القرار الجديد، كتب النائب علي الساعدي على موقع "إكس" (تويتر سابقا): "نقول للصيادين العراقيين : مارسوا صيدكم كما تحبون فقد عاد خور عبد الله إليكم وليس من حق أحد أن يعتدي عليكم" ويصادر خفر السواحل الكويتي أحيانا مراكب صيادين عراقيين أو يوقفهم، لدخولهم بشكل غير قانوني المياه الإقليمية الكويتية . [27]

المطلب الثاني : الرؤية الكويتية حول خور عبدالله

خور عبدالله يعتبر منطقة استراتيجية وحيوية للاقتصاد الكويتي، حيث يلعب دوراً مهماً في تعزيز النشاط التجاري والصناعي وتطوير البنية التحتية للبلاد ، إذ تنظر الكويت إلى خور عبدالله بأهمية كبيرة وتعتبرها فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمارية في البلاد وكذلك تقوم الحكومة الكويتية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وتنمية هذه المنطقة وضمان استدامتها لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية للمواطنين والشركات ، وعليه فإن خور عبدالله يعتبر منطقة حيوية في

الكويت بسبب دوره الاقتصادي والبيئي ، و تمتلك هذه المنطقة أهمية كبيرة في تطوير البنية التحتية للبلاد وتعزيز القطاع التجاري واللوجستي ولذلك من الجدير بالذكر أن الحكومة الكويتية تولي اهتماما كبيرا بحماية وتنمية هذه المنطقة الحيوية، وتعمل بشكل مستمر على تطويرها وضمان استدامتها واستخدامها بطريقة مستدامة تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

وتشكل منطقة خور عبدالله قضية هامة وحساسة في العلاقات الكويتية العراقية، حيث تواجه الكويت تحديات في تحديد الحدود البحرية وحقوق الوصول إلى مياهها الإقليمية في هذه المنطقة ، إذ تسعى الكويت إلى حل هذه القضية بطرق سلمية ودبلوماسية، وفقاً للقوانين الدولية واتفاقات الأمم المتحدة ، وان لكويت تؤكد على أهمية احترام الحدود الدولية المعترف بها وحقوقها السيادية في منطقة خور عبدالله، وتتمسك بالقانون الدولي كوسيلة لحل النزاعات والخلافات ، وان الكويت ملتزمة بالمفاوضات المباشرة مع العراق بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل لهذه القضية، وتدعو الى احترام الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها بين البلدين . [28]

تهدف الكويت إلى بناء علاقات جيدة ومستقرة مع العراق وتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، بينما تحرص على حقوقها الوطنية والسيادية في منطقة خور عبدالله وهذا يتطلب وجود حل لهذه القضية بغية التفاهم والتعاون المستمر بين البلدين من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

في النهاية، يعتبر الجانب الكويتي حل هذه القضية بشكل نهائي من أجل تعزيز الثقة والاستقرار في العلاقات الثنائية بين الكويت والعراق، وبما يخدم مصلحة البلدين والمنطقة بشكل عام.

استناد كويتي للقرار الأممي والوثائق التاريخية ، يستند الجانب الكويتي إلى أن اتفاقية الملاحة البحرية في "خور عبد الله" قائمة بالأساس على القرار الأممي رقم 833 لحسم الخلاف الحدودي بين الكويت والعراق، والذي اعتبر الممر المائي، "خور عبد الله" خطًا حدوديًا بين البلدين.

إلى جانب ذلك وبالعودة إلى الوثائق التاريخية، فإن رئيس الوزراء العراقي الأسبق، نوري السعيد، بعث برسالة إلى المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب، في عام 1932م، حدد فيها الحدود الكويتية العراقية. وفي 4 أكتوبر عام 1964م، وافقت جمهورية العراق على ما جاء في رسالة "السعيد" واعترفت بدولة الكويت وفقًا لتلك الحدود، وبالتالي فإن القرار 833 استند إلى تلك الوثائق.

شأن داخلي عراقي"

لكن الوزير الكويتي السابق سعد بن طفلة العجمي، قال في حديثه لموقع "الحرة" إنه "لا شأن للكويت" بأحكام القضاء العراقي ردا على سؤال بشأن انعكاسات قرار المحكمة على الدولة الخليجية.

وأضاف أن هذا "شأن عراقي داخلي"، مشيرا إلى أن مسألة الحدود البرية والبحرية بين البلدين "منتهية تماما" بقرار دولي للأمم المتحدة.

وأوضح أن اتفاقية 2013 لتنظيم حركة الملاحة في خور عبد الله تعود إلى قرار مجلس الأمن عام 1993، الذي وافق عليه الرئيس الأسبق، صدام حسين، والمجلس الوطني العراقي، على حد قول العجمي.

وتابع: "ما يحكم علاقاتنا مع العراق قرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن تم الاتفاق عليها.. الحكومتان تجاوزتا هذا الملف وانتهى الأمر بالنسبة للكويت ولم يعد له أهمية". [29]

ويرى العجمي أن "مشكلة العراق" تتمثل في أنه "يعيش مرحلة انتقالية ومضطربة فيما يتعلق بحدوده وحتى وجوده.. هناك أجزاء من العراق لا تسيطر عليها الحكومة المركزية".

واستشهد بالوجود التركي شمالي البلاد، والاختراقات المتكررة من قبل إيران شرقا، بالإضافة إلى إقليم كردستان الذي أصبح بحكم الواقع دولة منفصلة عن العراق، بحسب وصفه. [30]

المبحث الثالث : تأثير مشكلة خور عبدالله في العلاقات العراقية الكويتية (رؤية مستقبلية)

التطور الأخير الذي طرأ على مسألة ملف الحدود بين البلدين هو القرار الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا في العراق القاضي بإبطال التصويت على اتفاقية الملاحة البحرية في خور عبد الله والتي صدّقها البرلمان العراقي عام 2013 ، وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، قرارا بعدم دستورية اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله بين العراق والكويت. [31]

وذكر بيان المحكمة أن "المحكمة الاتحادية العليا قررت في جلستها المنعقدة في الـ 4 من سبتمبر/ أيلول الجاري من عام ٢٠٢٣ ، الحكم بعدم دستورية قانون تصديق الاتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله رقم (42) لسنة 2013".

وأضاف أن "المحكمة أصدرت قرارها لمخالفة أحكام المادة (61 / رابعا) من دستور جمهورية العراق التي نصت على (تنظم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يُسّن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب)". [32]

في هذه الحال، تُعلّقُ الاتفاقية من الجانب العراقي لكنها تبقى نافذة بالنسبة للكويتيين بحسب ماقال لنا رئيس المنتدى الخليجي للأمن والسلام د. فهد الشليمي والذي كان عضوا دوليا سابقا في لجنة ترسيم الحدود الكويتية. فالكويت لا يعنيها الإجراء العراقي الأخير بحسب ما أفاد الشليمي لبي بي سي نيوز عربي. [33]

وتساءل فهد الشليمي حول توقيت قرار المحكمة وحول أسباب عدم ظهور اعتراض عراقي في العقود الثلاثة الماضية، أي منذ صدور القرار الأممي رقم 833 الصادر عام 1993 وأيضا، منذ توقيع اتفاقية خور عبد الله منذ نحو عشر سنوات.

واعتبر أن السبب الكامن وراء إثارة الجدل حول هذه الاتفاقية هو انتخابات مجالس المحافظات العراقية في التاسع عشر من كانون الأول ديسمبر المقبل والانقسام الحاد في الداخل العراقي بين الكتل السياسية. [34]

في المقابل، وبحسب علي التميمي، الخبير في القانون العراقي، فإن تعليق الاتفاقية يفتح الباب أمام سيناريوهات عدة : [35]

السيناريو الأول : بحسب ما قال التميمي لبي بي سي نيوز عربي، يتمحور حول دعوة مجلس النواب العراقي لإعادة التصويت على الاتفاقية بهدف إقرارها، الأمر الذي يتطلب تصويت ثلثي أعضاء مجلس النواب العراقي، وفي هذه الحال، يعاد العمل بالاتفاقية.

أما السيناريو الثاني : فيتضمن إرسال كتاب إلى الطرف الآخر (أي الكويتي) وإبلاغه بتعليق الاتفاقية.

في حال فشل المفاوضات بين الطرفين، يصبح البلدان أمام السيناريو الثالث وهو رفع المسألة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار، والتي تنظر في النزاعات البحرية بين الدول، بحسب التميمي.

اتفاقية الملاحة البحرية في خور عبد الله تستند إلى القرار رقم 833 الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1993. [36]

القرار، ووفق الوثيقة الرسمية "وضع تحديدا دقيقا لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين الكويت والعراق بشأن إعادة علاقات الصداقة والاعتراف والمسائل ذات الصلة الموقع عليه من الطرفين في 4 تشرين الأول أكتوبر عام 1963 ". [37]

من المحتمل أن تشهد العلاقات العراقية الكويتية حول خور عبدالله تطورات متنوعة في المستقبل. قد يشهد التعاون المشترك استمراراً وتقدماً، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة وتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين. ومع ذلك، قد تظهر تحديات جديدة تؤثر على هذه العلاقات، مثل الخلافات المحتملة بشأن ترسيم الحدود أو التداعيات الأمنية في المنطقة. بالتالي، يجب أن تتبنى الحكومات العراقية والكويتية استراتيجيات دبلوماسية واقتصادية مدروسة للتعامل مع هذه التحديات وتعزيز العلاقات بين البلدين في المستقبل.

المطلب الاول : مشهد الاستمرار

تأثير مشكلة خور عبد الله على العلاقات العراقية الكويتية قد تكون كبيرة وملموسة على العديد من الجوانب، منها [38] :

1. تدهور العلاقات السياسية: قد تسفر المشكلة عن تدهور العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، مما يزيد من حدة التوتر بين البلدين ويعقد إيجاد حلول سياسية للنزاع.
2. تأثير على الاقتصاد: قد يؤدي التوتر بين البلدين وعدم حل المشكلة إلى تأثير سلبي على العلاقات التجارية والإقتصادية بين الكويت والعراق ومنطقة الخليج بشكل عام.
3. زيادة التوتر الأمني: قد يزيد عدم حل المشكلة من التوتر الأمني بين الكويت والعراق، مما يجعل المنطقة أكثر عرضة لحوادث أمنية واشتباكات.
4. تأثير على العلاقات الإقليمية: قد تؤدي التوترات بسبب مشكلة خور عبد الله إلى تأثير سلبي على العلاقات الإقليمية بين الدول الخليجية وتقويض جهود التكامل والتعاون في المنطقة.

بشكل عام، تحتاج مشكلة خور عبد الله إلى حل سريع وسلمي من قبل البلدين المعنيين، من أجل تجنب تفاقم التوترات والآثار السلبية على العلاقات الثنائية والإقليمية.

المطلب الثاني : مشهد التراجع

مشكلة خور عبد الله قد تؤثر سلباً على استمرارية العلاقات العراقية الكويتية بعدة طرق، منها : [39]

1. تقويض الثقة: الخلافات المستمرة وعدم حل المشكلة قد تؤدي إلى تقويض الثقة بين البلدين، مما يجعل من الصعب على الجانبين التعاون والتفاوض بشكل بنّاء.
2. عرقلة التعاون الاقتصادي: قد يؤثر النزاع على علاقات التجارة والاقتصاد بين الكويت والعراق، مما يعرقل التعاون الاقتصادي بين البلدين ويؤثر على الفرص الاستثمارية المشتركة.
3. تأثير على التعاون الأمني: قد يؤدي عدم حل المشكلة إلى تأثير سلبي على التعاون الأمني بين الكويت والعراق، مما يضعف الجهود المشتركة لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.
4. زيادة الانقسامات السياسية: قد تزيد المشكلة من انقسامات السياسية داخل كلا البلدين، مما يجعل من الصعب على الحكومتين العمل معًا لحل المشكلة وتجاوز الخلافات.

بالنظر إلى هذه العواقب المحتملة، يجب أن تعمل البلدين على البحث عن حلول سلمية وبناءة لمشكلة خور عبد الله، من أجل إعادة بناء الثقة وضمان استمرارية العلاقات الثنائية بينهما.

المطلب الثالث : مشهد التقدم

تقدم العلاقات العراقية الكويتية حول خور عبدالله يعكس الجهود المشتركة لتعزيز التعاون والتفاهم بين البلدين في مجالات متعددة منها : [40]

1. اتفاقيات الحدود: تقدم عملية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين يمكن أن تعزز الثقة والاستقرار في المنطقة وقد تشكل الاتفاقيات الجديدة أساساً قانونياً للتعاون في استغلال الموارد البحرية وتطوير البنية التحتية البحرية.

2. التبادل التجاري: يمكن أن يؤدي تحسين العلاقات إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة.

3. التعاون الاقتصادي: يمكن أن يشجع التعاون في مجالات مثل الطاقة والنقل والصناعة على تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق والكويت.

4. التبادل الثقافي: يمكن أن يساهم التواصل الثقافي والشعبي بين البلدين في تعزيز فهم أعمق وتقدير أكبر للثقافات المختلفة، مما يعزز العلاقات الثنائية.

5. التعاون الأمني: قد يؤدي التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الحدودي إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة.

باستمرار تطوير هذه الجوانب، يمكن أن تحظى العلاقات العراقية الكويتية بتقدم إيجابي ومستدام حول خور عبدالله ، مما يعود بالفائدة على البلدين والمنطقة بشكل عام.

الخاتمة والتوصيات :

يتضح مما تقدم أن لبريطانيا الدور الأساس في تحديد الحدود العراقية الكويتية كونها الدولة الحامية للكويت ومنتدبة للعراق وان السبب الرئيسي لتوقيع اتفاقية خور عبدالله هو لغرض خروج العراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وموقف العراق من ميناء مبارك الكبير حيث كان يجب سلوك الوسائل القانونية كالتحكيم الدولي والاعتراض لدى محكمة العدل الدولية كون الميناء { ميناء مبارك الكبير} سينفذ داخل قناة خور عبدالله مما سيرجع بالضرر على العراق وهذا مخالف للمادة [70] الفقرة ثانيا من قانون علوم البحار لعام 1982 كون عمليات الحفر والردم، وإنشاء السواتر الخراسانية في هذه القناة المائية سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الاقليمية العراقية، والتي تعتبر مصدر رزق آلاف العراقيين وكما عهدت رئاسة اللجنة

التي فاوضت الكويت في هذه الاتفاقية إلى خبير نفطي ولم تعهد إلى خبير ملاحي لديه خبرة بقانون البحار حيث كان احد أعضاء اللجنة ممثل واحد من وزارة النقل والمواصلات العراقية ومن ثم إصابة الموانئ العراقية الواقعة شمال خور عبدالله بالشلل التدريجي بعد انجاز مشروع ميناء مبارك الكبير وبالتالي فقدان الموانئ العراقية لتعاملها المعتادة مع خطوط الشحن العالمية، وفقدان الكثير من الأيدي العاملة العراقية العاملة في هذا المجال.

ومن اجل مواجهة هذه الكارثة المرتقبة في الحدود البحرية في خور عبدالله، ومواجهة طرق مصادرة البحر الاقليمي للعراق من قبل دول الجوار، من المهم اتباع بعض التوصيات منها :

1. الاسراع بتشكيل فريق بحثي من الاختصاصين في الجانب البحري (الطبيعي والقانوني) لدراسة ابعاد الخطوات الكويتية ومدى تأثيرها على مستقبل الحدود في خور عبدالله.
2. انشاء دراسة متكاملة مدعمّة بالخرائط التفصيلية والادلة التاريخية للطعن بأي محاولة لادخال متغيرات جديدة في الحدود البحرية في خور عبدالله لصالح الكويت .
3. كذلك يجب الغاء جميع الاتفاقات الاولية حول الربط الشبكي مع جميع دول الجوار وبالاخص (الكويت وايران) .
4. الرفض بشكل حتمي للربط السككي مع الكويت، لان هذا الربط سيوجه ضربة قاصمة لاقتصاد الموانئ العراقية وبالأخص الجدوى الاقتصادية لميناء الفاو الكبير، وسوف يشجع على مصادرة مياهنا البحرية بشكل مباشر او غير مباشر اضافة إلى أنه يجب ان تؤخذ طبيعة الترسيب في خور عبدالله بنظر الاعتبار في اي اتفاق حدودي بحري .
5. ضرورة وضع بنود اتفاق حول ضرورة معالج الرواسب مناصفة مع الدول المتشاطئة بشكل مستمر ومن ثم اعادة النظر بالقرار 833 بعد دراسة الفقرتين(2 و 3) من المادة (16) اذ انهما تتيحان امكانية رفض الاتفاقية او تعديل بنودها من قبل الطرفين بما لا يضر مصلحة اي منهما
6. كذلك وضع خطط طويلة الامد لتطوير البيئات الساحلية العراقية ترتكز على نظرة استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الاقليمية والعالمية، على ان تضع تلك الخطط في اولى حساباتها الاندماج مع مشروع طريق الحرير الصيني .
7. توسعة الدراسات الاكاديمية والمنشورات الثقافية في مجال السواحل البحرية واهمية مشاريع الادارة الساحلية كجزء من نظام وطني لحفظ الاقتصاد القومي وحفظ تاريخ الوطن .

قائمة المصادر :

[1] . بشير يوسف فرنسيس ، موسوعة المدن والمواقع في العراق / الجزء الاول -http://aura .athens.hidayahkouri
[2] .موسوعة المصطلحات في الجغرافية الطبيعية، www.qassimedu.gov.sa.
[3] . محمد سلامة مسلم الدويك ، القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011

[4] . اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، للمزيد راجع الموقع الالكتروني :

https://www.un.org

[5] .محمد نعيم علوة ،القانون العام ، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ،بيروت ،منشورات زين الحقوقية ،الجزء السادس ،ط1، 2012، ص ٥٩.
[6] محمد نعيم علوة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
[7] . راشد فهيد المري: 2012، النظام القانوني للجرف القاري، دراسة تطبيقية على المنطقة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة.
[8] . المصدر نفسه .
[9] . عمر عبود خليل ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية وفقا لأحكام القانون الدولي ،العراق ، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد خاص ،
[10] ..علاء عبد الحفيظ محمد: س.ن، مصادر ازمة الخليج الثانية 1990-1991، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة..
[11] . علي عبد الحسين جارالله ، حقوق العراق في الملاحة البحرية طبقا لاتفاقية خور عبدالله وانعكاساتها الدولية ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، العدد السابع ، المجلد الاول .ط
[12] .محمد عبدالله عبد القادر ، 2000، الحدود الكويتية العراقية دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
[13] . صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، 2006 .
[14] . ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية في ضوء قرارات مجلس الامن الدولي ، مجلة التشريع والقضاء ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : http://www.Babnews.com1
[15] . اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، للمزيد راجع الموقع الالكتروني :
https://www.un.org

[16] . اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤتمر الثالث ، 1982 ،جامايكا، مونتيغو، ص 71، نص الاتفاق على موقع الميزان، البوابة القانونية القطرية على الرابط الاتي :
www.almeezan.qa .

[17] . قانون تحديد المياه الإقليمية العراقية ، دار العدالة والقانون العربية ، للمزيد ينظر في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي :
http://www.justice_laehome.com
[18] .محمد عبدالله عبد القادر ، 2000، الحدود الكويتية العراقية دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ، ص ١٨٠ .
[19] . حسين مجيد عبد علي الحسناوي ، أزمة الحدود العراقية الكويتية ، بيروت ، دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع والطباعة ، 2013 ، ص 100.
[20] سوسن صبيح حمدان ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك ينظر وثيقة، التقرير النهائي عن تخطيط الحدود بين جمهورية العراق ودولة الكويت المقدم من لجنة الأمم المتحدة عن تخطيط الحدود بين العراق والكويت في ٢١ايار 1993،على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي :

http://www.212.100.198.18/openshare/Behoth/IraqKwit/33/index.htm
[21] . ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية في ضوء قرارات مجلس الامن الدولي ، مجلة التشريع والقضاء ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : http://www.Babnews.com1
[22] . محمد ثامر السعدون، ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت، مكتبة السنهوري، 2016

[23]لماذا يثير خور عبد الله المخاوف من تجدد التوتر بين العراق والكويت؟، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي :
https://www.aljazeera.net
[24] . مخاوف متزايدة" بعد إبطال المحكمة الاتحادية اتفاقية خور عبد الله مع الكويت ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://zagrosnews.net/ar

[25] . المصدر نفسه .
[26] لماذا يثير خور عبدالله المخاوف من توتر العلاقات بين العراق والكويت ، مصدر سبق ذكره .
[27] المصدر السابق .
[28]تداعيات إبطال اتفاقية "خور عبدالله" بين العراق والكويت على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://rcssegypt.com وكذلك ينظر : قاسم محمد الجنابي و ربا صاحب عبد، إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من أحكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية السياسية ،صوت وه جامعة بابل،2013 .

[29] .إبطال اتفاقية خور عبد الله.. هل تعود "المشكلة الكامنة" بين العراق والكويت؟ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://www.alhurra.com

[30] . المصدر السابق .
[31] العراق.. المحكمة الاتحادية تقرر عدم دستورية التصديق على اتفاقية خور عبدالله مع الكويت ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://arabic.cnn.com
[32]. د. اسامة شهاب حمد الجعفري ، قرار المحكمة الاتحادية العليا لم يمس الحدود الدولية لخور عبدالله – قراءة قانونية ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي :

https://www.iraqfsc.lq

[33] علاقات العراق والكويت: خور عبدالله يفتح ملف ترسيم الحدود البحرية بين بغداد والكويت مجدداً ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي :

https://a5r5br.net

[34]. المصدر نفسه .
[35] خبير قانوني: يمكن للكويت اللجوء للقضاء الدولي بعد إلغاء العراق "اتفاقية خورعبدالله ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://sputnikarabic.ae.
[36] المصدر نفسه .
[37] . إبطال اتفاقية خور عبد الله.. هل تعود "المشكلة الكامنة" بين العراق والكويت؟ ، مصدر سبق ذكره .
[38] .محمد ثامر السعدون، ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت، مكتبة السنهوري، 2016
[39] . إيناس محمد راضي، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد ازمة الخليج، كلية القانون، جامعة بابل، الموقع الالكتروني : https://www.uobabylon.edu.lq.
[40] ما السيناريوهات المتوقعة مع استمرار الخلاف الحدودي بين العراق والكويت؟ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي :
https://www.bbc.com وكذلك ينظر : رابعة فلاح سند السيحان ، العلاقات العراقية الكويتية : الواقع ورؤية مستقبلية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٣ ، ص ٨١.